

وزارة العدل

بمفتها : الحقوقية

القرار

رقم القضية: ٨٨٨/٢٠٠٦

الصادر من محكمة التمييز المأونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، حسن حبوب ، فايز حمارنة ، محمد العجارمة

المميز: مأمون مبارك فرج الضلاعين

وكيلاه المحاميان رفيع الصناح وعبد الله الزريقات

١- عايد احمد حسن العوران المميز ضد هما:

٢- انتصار جدعان سالم القيطيان بصفتها الشخصية وبصفتها

من ورثة مورثهما المرحوم قصي عايد العوران

وكيلاهما المحاميان حسين القيسي ومحمد الثرورش

بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة

استئناف حقوق معان في القضية رقم ٤/١٥٦/٢٠٠٤ فصل ٢٧/١١/٢٠٠٥ القاضي

بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق الطفيلة رقم ٢٣٣/٢/٢٠٠٢

فصل ٢٢/٩/٢٠٠٤ ورد اللاصوى عن المدعى عليها الثالثة (شركة جراسا للتأمين

المساهمة العامة وتضمن الجهة المدعية الرسوم والمصاريف التي تكبدتها بالإضافة لمبلغ

(٢٥٠) دينار يدل أتعاب محاماة وإلزام المدعى عليهما مأمون مبارك الضلاعين و امجد

صبحي الهلومل بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ ستة آلاف وسبعمائة دينار للمدعي (عايد

احمد حسن العوران) ومبلغ ثمانية آلاف دينار للمدعية (انتصار جدعان سالم القيطيات

بالإضافة للرسوم والمصاريف جميعها ومبلغ خمسمائة دينار بدل أتعاب محاماة عن

مرحلتى التقاضي .

ويتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١- أخطأت محكمة الاستئناف بإلزام المميز بتعويض المدعين علما بأن المميز لم يكن متسببا بالحادث بأي وجه من الوجوه وإن مخصصته باعتباره مالكا للسيارة موضوع الدعوى تكون مسؤوليته تابعة لمسؤولية السائق وعليه تكون مسؤولية بالتبعية على فرض وجود أية مسؤولية قانونية أو واقعية وحيث أن الجهة المدعية أسقطت حقها الشخصي عن السائق فتكون حقوقه المزعومة قد أسقطت عن المالك باعتباره متبوع من حيث المسؤولية والتابع تابع لا يورد بحكم حسب ما جاء في نص المادة ٢٢٨ من القانون المدني وحيث أن الساقط لا يعود لذا كان على المحكمة أن تفسخ قرار محكمة البداية وترد الدعوى كاملة عن السائق وعن المالك خاصة وإن المدعين قد احتفظوا بحقهم بمطالبة شركة التأمين وهذا ثابت من خلال صك المصالحة الموقع من قبل الجهة المدعية والتي أقر وكيلها بالتوقيع عليها في محاضر المحاكمة وبالتالي يكون المدعين قد حصروا حقهم بالمطالبة من شركة التأمين إن وجد لهم حق .

٢- وبالتناوب فإن قرار محكمة الاستئناف مستوجب النقض لأنها لم تعالج الدفوع القانونية المقدمة من قبل الجهة المستأنفة في المرافعة النهائية معالجة سليمة مما يجعل قرارها مستوجب النقض لنقص في التعليل حيث لم تعالج واقعة إسقاط الحق الجاري في القضيبة الجزائية والتي أقر المدعي بتوقيعه عليها ولم تعالج القواعد القانونية المشارية في المرافعة.

٣- وبالتناوب إن مسؤولية شركة التأمين هي مسؤولية عقدية وهي ضامنة لاضرار الغير وهي تختلف عن مسؤولية المالك ومسؤولية السائق مقابل دفع المالك قيمة التأمين تترتب مسؤولية شركة التأمين .

٤- وبالتناوب فإن المادة ٢٦٢ من مجلة الأحكام العدلية وشرحها لعلي حيدر نصت على أن براءة الأصيل ترجب براءة الكليل وليس العكس وإن الأصيل في هذه الدعوى بالنسبة لواقعة المسؤولية هو السائق ولو أبرأ الدائن (المتضرر هنا) مالك السيارة لا ينطبق هذا الإجراء على السائق والعكس صحيح لو أبرأ المتضرر السائق فإن المالك يبرأ.

۴- ۱۳۳۱ ۱۳۳۲ ۱۳۳۳ ۱۳۳۴

۵- ۱۳۳۵ ۱۳۳۶ ۱۳۳۷ ۱۳۳۸

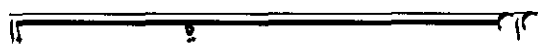
۶- ۱۳۳۹ ۱۳۴۰ ۱۳۴۱ ۱۳۴۲

۷- ۱۳۴۳ ۱۳۴۴ ۱۳۴۵ ۱۳۴۶ ۱۳۴۷ ۱۳۴۸ ۱۳۴۹ ۱۳۵۰

۸- ۱۳۵۱ ۱۳۵۲ ۱۳۵۳ ۱۳۵۴

۹- ۱۳۵۵ ۱۳۵۶ ۱۳۵۷ ۱۳۵۸

۱۰- ۱۳۵۹ ۱۳۶۰ ۱۳۶۱ ۱۳۶۲ ۱۳۶۳ ۱۳۶۴ ۱۳۶۵ ۱۳۶۶ ۱۳۶۷ ۱۳۶۸ ۱۳۶۹ ۱۳۷۰



۱۱- ۱۳۷۱ ۱۳۷۲ ۱۳۷۳ ۱۳۷۴ ۱۳۷۵ ۱۳۷۶ ۱۳۷۷ ۱۳۷۸ ۱۳۷۹ ۱۳۸۰

۱۲- ۱۳۸۱ ۱۳۸۲ ۱۳۸۳ ۱۳۸۴ ۱۳۸۵ ۱۳۸۶ ۱۳۸۷ ۱۳۸۸ ۱۳۸۹ ۱۳۹۰

۱۳- ۱۳۹۱ ۱۳۹۲ ۱۳۹۳ ۱۳۹۴ ۱۳۹۵ ۱۳۹۶ ۱۳۹۷ ۱۳۹۸ ۱۳۹۹ ۱۴۰۰

۱۴- ۱۴۰۱ ۱۴۰۲ ۱۴۰۳ ۱۴۰۴ ۱۴۰۵ ۱۴۰۶ ۱۴۰۷ ۱۴۰۸ ۱۴۰۹ ۱۴۱۰

۱۵- ۱۴۱۱ ۱۴۱۲ ۱۴۱۳ ۱۴۱۴ ۱۴۱۵ ۱۴۱۶ ۱۴۱۷ ۱۴۱۸ ۱۴۱۹ ۱۴۲۰

۱۶- ۱۴۲۱ ۱۴۲۲ ۱۴۲۳ ۱۴۲۴ ۱۴۲۵ ۱۴۲۶ ۱۴۲۷ ۱۴۲۸ ۱۴۲۹ ۱۴۳۰

۱۷- ۱۴۳۱ ۱۴۳۲ ۱۴۳۳ ۱۴۳۴ ۱۴۳۵ ۱۴۳۶ ۱۴۳۷ ۱۴۳۸ ۱۴۳۹ ۱۴۴۰

۱۸- ۱۴۴۱ ۱۴۴۲ ۱۴۴۳ ۱۴۴۴ ۱۴۴۵ ۱۴۴۶ ۱۴۴۷ ۱۴۴۸ ۱۴۴۹ ۱۴۵۰

۱۹- ۱۴۵۱ ۱۴۵۲ ۱۴۵۳ ۱۴۵۴ ۱۴۵۵ ۱۴۵۶ ۱۴۵۷ ۱۴۵۸ ۱۴۵۹ ۱۴۶۰

۲۰- ۱۴۶۱ ۱۴۶۲ ۱۴۶۳ ۱۴۶۴ ۱۴۶۵ ۱۴۶۶ ۱۴۶۷ ۱۴۶۸ ۱۴۶۹ ۱۴۷۰

۲۱- ۱۴۷۱ ۱۴۷۲ ۱۴۷۳ ۱۴۷۴ ۱۴۷۵ ۱۴۷۶ ۱۴۷۷ ۱۴۷۸ ۱۴۷۹ ۱۴۸۰

۲۲- ۱۴۸۱ ۱۴۸۲ ۱۴۸۳ ۱۴۸۴ ۱۴۸۵ ۱۴۸۶ ۱۴۸۷ ۱۴۸۸ ۱۴۸۹ ۱۴۹۰

۲۳- ۱۴۹۱ ۱۴۹۲ ۱۴۹۳ ۱۴۹۴ ۱۴۹۵ ۱۴۹۶ ۱۴۹۷ ۱۴۹۸ ۱۴۹۹ ۱۵۰۰

۲۴- ۱۵۰۱ ۱۵۰۲ ۱۵۰۳ ۱۵۰۴ ۱۵۰۵ ۱۵۰۶ ۱۵۰۷ ۱۵۰۸ ۱۵۰۹ ۱۵۱۰

